الفصل الثاني

المجتمع العربي الآخر... مجتمع الفقراء والمحرومين

مشكلة الفقر في العالم

المجتمع العربي الآخر ...

المستقبل وتفاقم مشكلة الفقر

الفصل الثاني

المجتمع العربي الآخر... مجتمع الفقراء والمحرومين

تشغل الفئات الدنيا مساحات ومناطق واسعة في البنية الطبقية الراهنة للمجتمعات العربية، حيث يتنامى عدد العاطلين والمهمشين والمحرومين والفقراء والمعدمين في سياق يتميز بوصول أنماط التنمية العربية إلى أفقها المسدود وعجزها عن حل المشكلات المرافقة لها، وسقوط قناع حملة المشروع التحديثي العربي، وفشل الطبقة الحاكمة في تجسيد وعودها وبخاصة المتعلقة منها بمكافحة الفقر واستيعاب الفئات الدنيا في العمالة المؤجرة. ولعل أولى الحقائق الرقمية التي يجب تأكيدها هنا، هي أن 60 مليون عربي يعانون الأمية و73 مليون عربي يعيشون تحت مستوى خط الفقر مع وجود 10 ملايين عربي لا يحصلون على الغذاء الكافي، إلى جانب حرمان نصف سكان المناطق الريفية العربية

من المياه النقية وعدم حصول ثلثي سكان هذه المناطق على الخدمات الصحية الأساسية[1].

وفي هذا السياق، تشدد الدراسة الموسعة التي أصدرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عن السكان والموارد الغذائية والبيئة في الوطن العربي، على أن العرب يعانون مشكلات جوهرية أهمها البطالة والكساد واتساع مساحة الفقر والأمية الثقافية والتخلف التقني وفقدان الأمن الغذائي والمائي. ولقد استغربت هذه الدراسة في بحثها عن سوء التغذية في الوطن العربي من أن العرب يستوردون 17 % من حجم التجارة العالمية للحبوب، في حين أنهم يشكلون فقط 4,6 % من سكان العالم[2]. وتبدو الأدلة شديدة التأكيد لفكرة تعميق التبعية الخارجية وتنامي عدد الفقراء والمحرومين في البلدان العربية، ومنها الجزائر، التي أخذت فيها هذه الفئات في النمو المحسوس في الحجم المطلق والوزن النسبي خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1962 و 1979 ثم واصلت تلك الفئات توسعها بوتيرة عالية ابتداء من بداية الثمانينات، بسبب تناقص الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وتعرض الاقتصاد الجزائري لاختلالات هيكلية. وثمة أدلة واقية توحي بتزايد و تعقد هذه

---

[1] محمد عباس "73 مليون عربي على عتبة الفقر" النصر، العدد 151/ ديسمبر 1997، ص12.

[2] اسماعيل قيرة "الفقراء بين التنظير والسياسة والصراع" المستقبل العربي، السنة الحادية عشر، العدد 241، مارس 1999، 40، 41 .

الاختلالات التي بدأت انعكاساتها السلبية تظهر على التركيبة الاجتماعية وبخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة التي ازدادت أوضاعها ترديا و تدهورا في ظل التحول المفاجئ و السريع من نمط اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة في ظل وجود جهاز إنتاجي ضعيف أحدث رجة كبيرة في مستوى معيشة المواطنين.

ومع أن هذا التردي يقدم صورة قاتمة للواقع، إلا أن هذه الصورة تزداد قتامة حينما نتأمل طبيعة الحلول التي تطرح الآن، وهي حلول يمليها الحقن الإجباري لليبرالية الجديدة الداعية للخوصصة والقضاء على القطاع العام والتبشير بأبدية الرأسمالية الأمريكية- الأوربية وانغلاق جميع السبل المناهضة لها. إن ما يؤرقنا ويزيد من مخاوفنا نحن الجزائريون هو السقوط الحر للاقتصاد الجزائري في قبضة النظام الرأسمالي الذي سيحوله إلى اقتصاد هش يتكيف مع اقتصاد الأقوياء المنتصرين الذين أطاحوا بالمعسكر الاشتراكي والدول التقدمية في التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية الطرفية. وكلنا يعلم أن هذه الدول تدفع اليوم ثمن مناهضتها للإمبريالية ودفاعها عن الشعوب المظلومة. وما يجري الآن في كل من الجزائر والعراق و حصار ليبيا إلا أمثلة قليلة عن هذا المنحى الاستعماري الجديد، الذي يحاول إيهامنا بفشل تجاربنا التنموية التي تقوم على التحرر السياسي والاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومناهضة التوسع الكوني للرأسمالية، ويقوم في نفس الوقت

بإقناعنا بأنها كانت أوهاما وممارسات خاطئة يمكن تصحيحها بتطبيق وصفات جاهزة للرأسمالية المنتصرة التي تجسد في التاريخ الحاضر أفضل العوالم الممكنة وتشكل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي.

وتتكون الوصفة التي قدمها لنا المنتصرون عن طريق ضغوطات البنك العالمي من وجبة متكاملة و معبأة تحوي بداخلها الإصلاح الهيكلي، اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، تحرير التجارة والعولمة. ولئن كانت هذه الوصفة قد قدمت بطريقة إعلامية مكثفة، إلا أن جرعاتها الأولية في الجزائر أدت إلى نتائج مروعة، تتمثل على الخصوص في تزايد معدلات الفقر، البطالة، تسريح العمال، المديونية،غلاء المعيشة، انهيار الطبقة الوسطى، تعقد المشكلات الاجتماعية، تصاعد موجة العنف...الخ[3].

ففي الوقت الراهن، هناك 700000 عائلة لا تتوفر على أي دخل منتظم، كما أن انحراف القدرة الشرائية قد مس بقوة 10 % من السكان أصحاب المداخيل المحدودة، فضلا عن عودة المظاهر الدالة على الفقر، ومنها الأمراض التي لها علاقة بظروف معيشة المواطن التي كانت الجزائر قد قلصت منها وقضت على بعضها عن طريق البرامج الصحية

---

[3] اسماعيل قيرة وأخرون، المجتمع العربي: التحديات الراهنة وافاق المستقبل، منشورات جامعة قسنطينة 2000 ، ص172/173.

وحملات التلقيح المنظمة منذ الستينات[4]. ومن هنا تزايد التأكيد في السنوات الأخيرة على ضرورة مواجهة التزايد السريع في عدد الفقراء والمحرومين في البلدان العربية التي تواجه تحديات ضخمة، حالت دون تحقيق آمال شعوبها في حياة افضل، وبخاصة شعب العراق الذي يتعرض لمؤامرة دنيئة أدت إلى وفاة 1,5 مليون عراقي نتيجة الحصار، علما بأن هذا الرقم يقوم على بيانات عراقية تقتصر على الضحايا المباشرين لنقص الغذاء والدواء وأن 70% من الضحايا أطفال دون الخامسة.

ومن اللافت للنظر أن الدراسات المعنية بالفئات الدنيا في البلدان العربية تطرح مسألتين مهمتين: تتعلق الأولى بما يفرخه واقعنا العربي من أعداد تتردى أوضاعها يوميا بفعل فشل المشروع التنموي والتركيز على جوانب النظام والانتظام والتناغم بين عناصر الواقع، الأمر الذي يزيد من قهر الإنسان العربي الذي يتطلع إلى إعادة توزيع الثروة وخلق النظام الذي يلائم الواقع العربي الجديد. أما المسألة الثانية فتدور حول طمس البحث العلمي للظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدنية التي تتعرض لها الكتلة الهائلة المهمشة من سكان المجتمعات العربية.

---

[4] محفوظ بنون، رسالة مفتوحة إلى السيد اليامين زروال رئيس الجمهورية و وزير الدفاع الخبر، العدد 2112 نوفمبر 1997 ص9 .

لهذا يبدو من الضروري التأكيد على أن هذه الفئات المهمشة ليست كينونات خاصة قائمة بحد ذاتها، وإنما هي وحدات اجتماعية وعلاقات سياسية تحدد طبيعتها واتجاهاتها العامة حركة الصراع الاجتماعي في المجتمع[5]، ومن ثم فهي ليست أمرا معزولا عن مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان العربية، بل هي من أبرز الأعراض التي تدل على تناقص أبنيتها الاجتماعية وعجزها عن تحقيق تطلعات الفقراء والمحرومين الذين يشغلون حيزا اجتماعيا كبيرا في البنية الطبقية العربية المعاصرة.

ومن هنا تأتي ضرورة التأمل في واقعنا العربي المتردي ليس بتوصيفه وتبيان حجم كارثته ومأساته، وإنما بإعادة قراءته في ضوء تناقضات مكوناته الأساسية، ورفض الأوضاع القائمة التي تعبر عن الاستغلال واللامساواة من ناحية، وعن تقسيم العالم إلى مراكز مهمشة وأخرى مهيمنة من ناحية أخرى. فهناك 20% من دول العالم تستحوذ على 85% من الناتج العالمي الإجمالي، وعلى 84% من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها 85% من مجموع المدخرات العالمية، فضلا عن تزايد وتيرة التفاوت في توزيع الدخل والثروة على الصعيد المحلي،والأدهى من هذا أن بعض التوقعات تشير إلى أن قرننا الحالي سيفرز بالضرورة

---

[5] صالح ياسر حسن، بعض الإشكالات المرتبطة بمفهوم الفئات الهامشية في البلدان النامية- نحو معالجة منهجية مناظمة، جدل- كتاب العلوم الاجتماعية، العدد 4 ، 1993 ، ص 39-41 .

20% من السكان، الذين يمكنهم العمل و الحصول على الدخل والعيش في رخاء، أما النسبة الباقية (80%) فتمثل السكان الفائضين عن الحاجة[6].

من هذا المنطلق تسعى الدراسة الراهنة إلى محاولة فهم واقع الفئات الدنيا التي تعاني من القهر والاستغلال، وتتعرض لشتى صور المحاصرة والتهميش. وهذا في ضوء كل من الصياغات النظرية الجديدة الحاملة لشعار التغير[7] وإثبات مشروعية الصراع من أجل خلق مجتمع تتقارب فيه مختلف فئاته وشرائحه، وتحول الفقراء والمحرومين إلى مخلب يقلق الجالسين في قمة الهرم الاجتماعي. فكلنا يعلم أن الاهتمام المزايد بظاهرة الفقر لا ينبع فقط من الاعتبارات الإنسانية، لكن أيضا من عدم استقرار التنظيمات الاقتصادية والسياسية وضعها، وسعي الأنظمة الحاكمة إلى لفت الانتباه لمنجزاتها التنموية، وخوف بعضها من إشعال الفقراء فتيل الثورة. فمند سنوات قليلة أدى الخوف من الراديكالية إلى العناية بمشاكل الطبقة الوسطى من الشباب الذين يجدون أنفسهم بعدما يتخرجون أعضاء جددا في سوق العمل غير المحمي. وبالطريقة نفسها، هناك اليوم وعي متزايد بأن جماهير الفقراء يمكن أن تثور ضد تلك القوى التي تتحمل مسؤولية فقرها. و يبدو أن الاضطرابات السياسية التي تشهدها بعض

---

[6] هانس بيترمان و شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية و الرفاهية.(ترجمة عدنان عباس علي و مراجعة و تقديم رمزي زكي)، عالم المعرفة، العدد 238، 1998، ص9-11.

[7] DICKES. P "pauvreté et conditions d'existance. Théories, modèles et mesures " documents PSELL 8. walferdange : centre d'etude de population de pauvreté et de politique socio-économique

مدن البلدان النامية، و مواقف الجماعات الفقيرة منها قد دفعت بعض الدارسين إلى تحليل المضمون السياسي للفقر الحضري.

في ضوء هذه المتغيرات تتشكل الموافق و تتباين سياسات الدول نحو الفقراء الذين مازالوا يحتلون المواقع الدنيا مند العصور القديمة، ومازالوا يتعرضون للقهر و الاستغلال والمحاصرة. انهم في الواقع تعبير عن الظلم الاجتماعي و امتداداته عبر الأبنية الاجتماعية في ظل الهيمنة المتواصلة لجماعات تعمل بتواطئها مع الرأسمالية العالمية، على التحكم ومراقبة بناء القوة و إعادة إنتاج واقعنا الأليم بكل تجلياته وتجسداته الماثلة أمام أعيننا اليوم.

أولا: مشكلة الفقر في العالم

تشير الأرقام المذهلة التي يقدمها الإحصائيون والدوائر الرسمية، إلى ذلك التزايد المطرد في عدد المحرومين والفقراء، وبخاصة أولئك الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم، حيث يربو عددهم عن مليار شخص في العالم، في حين يزيد عدد الذين يعيشون في أماكن لا تتوفر فيها وسائل مناسبة للصرف الصحي على 1,7 مليار نسمة، أما عدد الذين يعانون الحصول على المياه الصالحة للشرب (1مليار) ويتعرضون لمآسي تلوث الهواء (1,3 مليار) ويعانون الحرمان فهو الآخر في تزايد مستمر آخذين بعين الإعتبار التزايد المخيف في أعداد سكان العالم والذي يزيد بما يعادل 90 مليون نسمة كل عام. وفي هذا السياق ذكر معهد 'خبز

من أجل العالم" في تقريره السنوي أنه يوجد في العالم حوالي 800 مليون شخص يعانون الجوع. وذكر التقرير أنه قبل ثلاثين سنة كان عدد المعانين من سوء التغذية في العالم حوالي 959 مليون بمعدل شخص واحد من كل ثلاثة أشخاص من العالم النامي. وفي الوقت الراهن يبلغ معدل ممن يعانون المجاعة في العالم النامي أقل من واحد من كل خمسة أشخاص. وذكر التقرير أنه في الخمسين سنة الأخيرة راح ضحية الجوع و الأوضاع الصحية السيئة حوالي 400 مليون شخص حول العالم، مشيرا إلى أن هذا الرقم أكبر بثلاث مرات من عدد ضحايا حروب القرن العشرين بأكمله.

ومن ناحية أخرى، أفاد تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي. أن أكثر من 36 % من سكان بلدان هذه المنطقة، أي 224 مليون شخص يعيشون في الفقر، فضلا عن تردي أوضاع الفقراء وتزايدهم بوتيرة عالية في كل من إفريقيا وجنوب شرق آسيا. ولقد أرتبط هذه التزايد بانتشار ظاهرة الجوع ووفاة الأطفال في كثير من البلدان النامية بسبب قلة الموارد أو سوء التغذية وضعف الرعاية الصحية. وفضلا عن ذلك تشير تقارير المنظمات الدولية إلى أن توقعات الحياة في اليابان تقارب الثمانين عاما، في حين لا تتعدى الخمسين في إفريقيا جنوب الصحراء، كما أن نسبة وفيات الأطفال دون الخمس سنين تصل

إلى حوالي 170 في الألف في جنوب آسيا[8]، بينما لا تتعدى 10 في الألف في السويد. ومازال هناك 110 مليون طفل في الدول النامية لا يحصلون على أي نوع من التعليم ومازالت المرأة أكثر عرضة للتهميش والحرمان والفقر والضغوط الاجتماعية القاسية . وهناك شواهد كمية حديثة تشير إلى أن حوالي 60 % من فقراء العالم هم من النساء كما أن عدد اللائي يقمن بالإنفاق على أسرهن هو في تزايد مستمر، وقد يصل في بعض البلدان إلى الثلث. ومما يزيد المشكلة تعقيدا في البلدان النامية هو الزيادة السكانية السريعة وهدر الإمكانات المتاحة وتنامي عدد الفقراء والمحرومين. وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن الفقر ينحصر في مناطق معينة، بل أنه ينتشر على النطاق العالمي[9]بدرجات متفاوتة. ويبدو أن الدراسات الاجتماعية تميل إلى تأكيد هذا الانتشار، فمرثا و ريتش يؤكدان وجود شخص واحد من كل سبعة أمريكيين يعيش تحت مستوى خط الفقر، و خاصة بين المواطنين السود. أما برغر ونوهوز فيشيران إلى بقاء خمس الأمريكيين أو حوالي خمسين مليونا يعيش في ظل الفقر[10].

---

[8] للتوسع في هذا الموضوع، انظر على الخصوص: الخبر، "800 مليون جائع منهم 31 مليونا أمريكيا" و " ثلث أمريكا اللاتينية يعيشون في الفقر" الخبر، العدد 2863، 17 ماي 2000، ص7.

[9] مايكل نشوسادوفسكي، الفقر العالمي في نهاية القرن العشرين(ترجمة صفاء رومانى)، الثقافة العالمية، العدد 1998، ص17.

[10] جون فريدمان، مرجع سابق، ص 16 . 17

وهذا ما يؤكده تقرير معهد "خبز من أجل العالم" أنه يوجد في الولايات المتحدة حوالي 31 مليون شخص يعانون الجوع. و جاء في التقرير أن "برنامج الجوع 2000 " الذي أنجزه المعهد مؤخرا أظهر أن نسبة الجائعين ضمن العائلات في الولايات المتحدة بلغت 3,6% فيما بلغت نسبة العائلات التي تعيش على حافة الجوع 10,2%.

ومع انهيار دولة الرفاه أصبحت النسب العالية من البطالة بين الشباب مصدرا متزايدا للنزاع الاجتماعي والمعارضة المدنية. وأصبحت مؤشرات الفقر في مجتمعات الأقليات المنعزلة سواء في أوربا أو الولايات المتحدة، تشابه في أوجه كثيرة تلك المؤشرات السائدة في البلدان النامية. وهذا ما دفع الكثير من الباحثين إلى الحديث عن عولمة الفقر في ظل اتفاق حكومات الدول السبع الكبرى والمؤسسات الدولية على إنكار المستويات المتزايدة للفقر العالمي الذي نشأ عن عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية.

وهكذا يبدو جليا أنه رغم التقدم التكنولوجي الذي تميز به القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، والارتفاع التدريجي في معدلات الرفاهية، فقد ظل الفقر يمثل مشكلة خطيرة للغاية ومازال يتزايد في كثير من أنحاء العالم بما في ذلك بعض البلدان الصناعية، وهذا ما دفع المجتمع الدولي إلى إثارة الوعي واستدعاء الأنظار إلى خطورة

الوضع، حيث أعلنت الأمم المتحدة عام 1996 " عاما دوليا للقضاء على الفقراء" كما أعلنت "عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر 1997-2006" .

ولم تكن اهتمامات المجتمع الدولي بمنأى عن دعوة الباحثين الأوربيين إلى العودة من جديد إلى إثارة الإشكالية الارتكازية التي تدور حول ترسيخ العمالة الكاملة ودعم مجتمع العمل المأجور، وكذلك دعم أفكار التضامن وتعميم مظلة التأمين الاجتماعي[11]. إن المشكلة الأكثر إلحاحا اليوم في المجتمعات الغربية تتعلق بكيفية المحافظة على آليات الاتجاه التعددي الوظيفي، كما أنتجها الواقع الأوروبي أمام التغيرات التي تعتريه، وبخاصة تزايد وانتشار ظاهرة الحرمان والعزل وانهيار الروابط الاجتماعية. ولتمكين هذا الواقع من استعادة فعاليته، صيغت العديد من السياسات والنظريات لإعادة إقامة نظم متعددة الأوجه للتكامل الاجتماعي، ومواجهة التهديدات الناجمة عن تفكك التجمعات القديمة ونشوء النزعة الفردية على نطاق واسع، وبخاصة الخوف من اجتياح مجتمع حقوق الإنسان كارثة الجدال حول حدوده الرمزية أو الحقيقية[12].

إن بحث العالم العربي عن بدائل نظرية وعملية للمحافظة على استمراره وتوازنه، وعن صيغ جديدة للتعامل مع الفئات الدنيا، هو في الواقع بحث متواصل عن تدعيم هيمنة النمط المركزي وترسيخ تخلف

---

[11] Maclouf P Etat et cohésion . Recherches et prévision N38.1994

[12] Euvrad. F. la lutte contre la pauvre . dans la construction europeenne Recherches et prévision N38.1994.pp9- 13.

وتبعية التشكيلات الاجتماعية الطرفية التي يفرخ واقعها أشكالا متعـــددة من الفقر والحرمان الاجتماعي.

وكذلك تجسيد المقولة التاريخية التي مفادها أن هناك حربا واحـــدة مستمرة منذ بدء الحياة على الأرض هي حرب الفقراء والأغنياء، فكـــل الحروب تنتهي إلا حرب الفقراء. ومن الواضح أننا نرى من وراء هـــذا القول بأن الفقر متأصل في الأبنية الاجتماعية، وثمة تراكمات تاريخيـــة أسهمت في ترسيخه وتعميمه في البلدان النامية من ناحية، وفـــي وجـــود نظام عالمي يتميز بانقسامه البنيوي إلى تشـــكيلات اجتماعيـــة متطـــورة وغنية، وتشكيلات اجتماعية تبعوية، متخلفة وفقـــيرة. وهنـــاك شـــواهد تاريخية وامبريقية معاصرة تصف الوضع المتردي لهذه الأخـــيرة التـــي يعاني جل مواطنيها الفقر والحرمان في سياق يتميز بوصول التنمية إلـــى آفاقها المسدودة مستنفدة كل امكانياتها المادية، فضلا عن انهيار الخطـــاب الشعبوي للقوى المهيمنة، ومحاولات جذب هذه الفئات إلى حلبة الصـــراع واستخدامها في بعض الأحيان لضرب استقرار المجتمع كما هـــو جـــار حاليا في الجزائر.

إن سيرورات التحول الجارية الآن في البلدان النامية وفقا لمنطـــق التراكم المحيطي وقوانينه، وكذلك الإنعكاسات الخطيرة التي تعيشها هـــذه البلدان من جراء الأحادية القطبية والعولمة، قد دفعت الكثير من المحللين إلى النظر إلى غد الفئات الدنيا بمنظور كـــارتي يركـــز علـــى تـــردي

الأوضاع الراهنة وامتداداتها المستقبلية. ولذلك ليس بمستغرب أن يهتم غيرنا بالتنظير ومحاولة الاستفادة بصورة أكثر أصالة من الواقع الفعلي ووضع صياغة واقعية إيجابية، وسن السياسات الملائمة لتحسين أوضاع الفئات المحرومة، وكذلك بقيم المواطنة والمساواة والحقوق، ونحن منهمكون في خلافاتنا القبلية وانتهاكاتنا لآدمية الإنسان والتفنن في أساليب القمع والعنف المكشوف. ومن هنا كانت النتيجة المنطقية: تراكم التخلف وتعقد المشكلات وتزايد وتيرة الأزمات وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والربوض في قاع النظام الدولي الجديد.

ثانيا: المجتمع العربي الآخر: مجتمع الفقراء والمحرومين والجياع

من الملاحظ أن هناك جانبا كبيرا من الدراسات الاجتماعية التي تتناول المجتمع العربي في ضوء مفاهيم ومقاربات عامة تتعمد طمس تعرجات وتضاريس قاعه الذي يعج بالفقراء والمحرومين والمهمشين والبطالين وغيرهم من ضحايا الاستغلال واللامساواة. إنه المجتمع العربي الآخر الذي تتزايد معدلات نموه على رغم الامكانات المتاحة، ومن الشواهد اللافتة للنظر أن معدلات التمايز الاجتماعي لا تزال تسجل ارتفاعا مخيفا، في الوقت نفسه الذي تعمل فيه القوى المهيمنة على تدعيم الوضع القائم وتوسيع رقعة الفقر والحرمان بمختلف صوره وأشكاله،

الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويجعل طروحات النخبة العربية تنصب في خانة: "مجافاة واقع الأمر".

ولا شك أن أساليب الضبط والقهر التي يمارسها النظام العاجز[13] عن توفير العمل لمواطنيه والتسهيلات الضرورية لتحسين أوضاعهم الاجتماعية، قد جعلت بعض الدراسات العربية تكشف عن وجود نمط من الرقابة المتصلة للتحكم في مسار الفقراء العاملين الذين يمارسون أنشطة توجد على هامش تقسيم العمل الرسمي، وميل السياسات التي توجه إلى تحسين أوضاعهم إلى أن تختطف وهي في الطريق.

الأمثلة على هذا المنحى كثيرة، لكنني أكتفي هنا بالإشارة إلى ما أثارته بعض الدراسات العربية حول اقتصار عمل المرأة على الأعمال الدنيا بسبب صعوبات السوق، الاتصالات التجارية، النقل، القيم المهيمنة، الفقر، الحراك الجغرافي الخاضع للتقاليد و الحواجز الاجتماعية. وفي هذا السياق، أثارت هذه الدراسات جملة من النتائج التي تكشف بحق عن مظاهر التحكم والاستغلال الكامنة في الأبنية الاجتماعية العربية. ومن هذه النتائج:

- تتعرض المرأة العربية التي أجبرتها ظروف الحياة على البحث عن مصدر رزق خارج العمالة المؤجرة إلى الاحتقار والإهانة،

---

[13] جون فريدمان،" إعادة التفكير في الفقر: تحويل السلطة و حقوق المواطنين " (ترجمة جلال عباس) المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 148 جويلية 1996 ص 15 .

لكونها تعيش تحت رحمة السماسرة وغيرهم. فهي لا تأمن على حياتها طالما أن النظام الاجتماعي لا يحميها. ومن ثم تصبح معرضة من حين لآخر للانحدار الاجتماعي.

- يصعب تقدير دخلها على اعتبار أنها تصرف كل ما تحصل عليه يوميا لشراء مكونات الوجبة القادمة.
- تخضع لاستغلال تسلسلي زاد من تدهور وضع المرأة. فهي لا تتمتع بحقوقها في التعليم والتكوين، فضلا عن عدم وجود نقابة تدافع عنها أو تعمل على تحسين وضعها الاجتماعي.
- أصبحت المرأة العربية تعمل في الشارع وفي أماكن غير مغطاة. وتقوم ببيع الخضر والمواد الاستهلاكية الجاهزة ...الخ.
- لا زالت تحتل مقام المهان-المظلوم، ففي كثير من أريافنا ومدننا مازالت النساء تقمن بحمل الأثقال على رؤوسهن وتمارسن البيع المتجول. وفي حالة وجود أطفال صغار فإنهن تحملن أبناءهن على ظهورهن وترعاهن أثناء قيامهن بعملهن على هوامش الاقتصاد وتتعرضن لشتى صور الاستغلال و الاحتقار.
- من الظواهر الآخذة في البروز في بعض البلدان العربية هي التحاق بعض المتمدرسات بأمهاتهن (العطل، فترات قبل الدراسة أو بعدها) في السوق غير المحمي أو بإحدى النواصي لاستعطاف المارة والحصول على لقمة العيش.

- رغم أن ظاهرة الدعارة منتشرة في كل المجتمعات إلا أن تزايدها لدى الفئات الدنيا من أجل الارتزاق في مجتمع عربي يزخر بثروات هائلة ويقوم على مبدأ التضامن، يطرح العديد من التساؤلات حول جدوى الأنظمة القائمة التي خيبت آمال شعوبها في العيش، وتقديم الدعم المناسب والحماية الكافية للفئات التي تعاني من عدم إشباع الحاجات الضرورية.

وضمن هذا الإطار، تندرج دراسة إسماعيل قيرة حول الفقراء العاملين (الباعة الجائلين وصغار الحرفيين) في المدينة الجزائرية المعاصرة[14]، حيث حاول فيها تشخيص الأوضاع الواقعية التي تعيشها هذه الفئات الاجتماعية في ضوء الشواهد والمبررات التي يمدنا بها الواقع الاجتماعي الجزائري الذي تتراكب فيه وتتداخل أشكال متعددة للانتاج. ولقد تبنت هذه الدراسة موقفا نظريا يركز على دراسة العلاقات الجدلية بين مختلف عناصر الكل الاجتماعي، وتوصلت إلى جملة من النتائج، نذكر بعضها على النحو التالي:

1/ يمثل العمل غير الرسمي آلية (ميكانزما) لتفسير البدائل المتبقية للفئات التي تعيش على هامش تقسيم العمل الرسمي أو المنتظم.

---

[14] إسماعيل قيرة، " من هم فقراء الحضر؟ قاع المدينة العربية نموذجا"، المستقبل العربي، السنة الثامنة عشر، العدد 205 ، مارس، 1996 ، ص 68-70

2/ يشكل الفقراء العاملين جماعة اجتماعية غير متجانسة، يرتبط أفرادها بطرق مختلفة بالأساليب الإنتاجية المتعايشة، كما أنها تشغل مكانة غير وراثية في البناء الاجتماعي، ومواقع طبقية متناقضة.

3/ يشعر أفراد هذه الجماعة بالاغتراب عن المجتمع، نتيجة استغراقهم في مشكلات يومية تستنزف كل جهودهم وقواهم وتكرس أوضاعهم المتدنية وتجردهم من القدرة عن المقاومة.

4/ يعيش الباعة على الرصيف في ظروف اجتماعية واقتصادية متقلبة شديدة البؤس والقسوة، ويتعرضون لأبشع استغلال من طرف المزودين بالسلع والمواد الأولية والوسطاء، كما يتعرضون للمضايقات والإزعاج والشتم والمصادرة والتغريم من طرف رجال الأمن الحضري.

5/ الفعل الاجتماعي المجزأ هو السمة الغالبة وسط أفراد الاقتصاد غير الرسمي، فتوزيعهم عبر مختلف مناطق المدينة وتنقل بعضهم و صعوبات المحيط الاجتماعي كل ذلك قلل من احتمالات الاحتكاك ومناقشة المشاكل المشتركة، الشيء الذي جعل عمال الحرفة الواحدة يبادرون دون أي تنسيق إلى الدفاع عن أنفسهم في حالة تعرضهم لأي خطر خارجي.

6/ تميل الحياة الحضرية إلى تأكيد التغير المستمر في مهن الفقواء العاملين وتكيفهم مع الواقع والظروف الجديدة. إنهم نتاج للوضع السوسيو-اقتصادي القائم، الأمر الذي يتطلب عدم النظر إليهم كأفراد،

وإنما كأعضاء في تشكيلة اقتصادية-حضرية فعالة وذات مغزى[15] وتتأكد نفس الملامح العامة لحرمان واستغلال المرأة العربية والفقراء العاملين من خلال اللوحة التي رسمها الكثير من الباحثين العرب عن الفئات الفقيرة التي توجد خارج سوق العمل المنظم. فهي ليست فئات اجتماعية طفيلية، وإنما هي في الحقيقة إفراز لواقع اجتماعي ينطوي على عديد من المشكلات والمثالب. وكاستجابة لهذا الواقع المفروض، تحاول هذه الفئات صنع حياتها بأيديها، من خلال انخراطها في إنتاج وتوزيع سلع وخدمات من خلال عدد من الأنشطة المختلفة المحدودة النطاق. وغير خاف أن هذا الواقع العربي المليء بالتفاوتات الصارخة هو واقع غير مستقر ولا يمكن له أن يشهد نموا مستقرا. وفي هذا السياق أوضح عادل عازر واسحق ثروت في دراستهما عن الفئات المهمشة في المجتمع المصري أن الباعة الجوالين وعمال التراحيل مازالوا يتعرضون لظروف اجتماعية واقتصادية متدنية، وتعدد مستويات القوى المسيطرة على مقدراتهم من تجار الجملة ذوي النفوذ الاقتصادي والسياسي[16]. وهنا نجد اسحق ثروت في دراسته عن مجتمع الزبالين يقر أن الزبالين يتعرضون

---

[15] إسماعيل قيرة، ' الهامشية الحضرية بين الخرافة و الواقع' ، المستقبل العربي، السنة الرابعة عشرة، العدد 153 ، نوفمبر 1991 ، ص 104-106

[16] عادل عازر و ثروت اسحق، المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العاملة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، 1987 ، ص 152-159

لاستغلال عمال البلدية، كما يضطرون لتشغيل أولادهم معهم في المهنة نفسها في سن مبكرة. وفي ظل غياب التأمين المادي والانضمام إلى نقابات تتولى الدفاع عن حقوقهم، تتمكن الشرائح البورجوازية المستغلة إياهم والمحتكرة قوة عملهم والمكونة من السماسرة وكبار تجار الخردة من التكسب من عرقهم وقوتهم الإنتاجية، و يكشف اسحق ثروت بعد ذلك عن أن فئة الزبالين هي فئة اجتماعية تعيش أوضاعا اجتماعية متنبذبة وقاسية. إذ تولى المجتمع تهميش ظروف عملها وطبيعة المهنة التي تقوم بها، فازداد تقوقعها على ذاتها واستغلها كبار المعلمين الذين يتاجرون بالسلع، مما زاد من ضراوة أوضاعها المعيشية في المدينة وظروفها الحياتية[17]. على أن عبد المعطي قد كشف عن جانب آخر من هذا الموضوع، حينما أشار إلى التناقض الكمي للفقر في بعض المحافظات المصرية التي توجد فيها الصناعة والتجارة والزراعة. فضلا عن ذلك أوضح أن المسألة السكانية تفضي إلى المزيد من الزيادة في إعداد الفقراء وتدني أحوالهم[18]. و في هذا السياق، لفت بترسن Petersen الأنظار في دراسته عن الفلاحين في القاهرة إلى أن حوالي 25% من المهاجرين الريفيين يعملون في النشاطات الخاصة، وعلى الأخص البيع

---

[17] ثروت اسحق، " أبعاد الهامشية: حالة مصر" جدل، مرجع سابق، ص 139

[18] عبد الباسط عبد المعطي، توزيع الفقر في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1979 ، ص 20.

المتجول، كما أشار مكي عزيز إلى أن نسبة عالية من المهاجرين إلى مدينة بغداد يعملون في أعمال البناء والتشييد والمهن الهامشية كتنظيف الشوارع وحمل البضائع وتوصيل السلع. وضمن هذا الإطار، يرى الحسيني أن الطبقة الحضرية الدنيا في مجتمعات الشرق الأوسط لا تتألف فقط من العمال غير المهرة والخدم والبائعين الجوالين، إنها تتألف أيضا من فئات أدنى مكانة تضم الجزارين وغاسلات الملابس، وفقراء الحلاقين، وخدم المساجد والأماكن العامة، واللحامين، ودباغي الجلود، والزبالين، وناقلي آبار المجاري والغجر.

هذا وقد اهتم الباحث الروسي لاندا LANDA بإنيولوجية الفئات الهامشية في المدينة الشرقية وبنيتها، حيث أوضح أن المعدمين يمتازون عن الفقراء بأنهم يعيشون تحت خط الفقر ويقتربون بمستوى دخلهم ونمط حياتهم من العناصر الرثة التي لا يفصلهم عنها إلا احتفاظهم بالقدرة على العمل والأمل بالخروج من قاع المدينة والسعي إلى تحقيق هذا الأمل[19] وتأييدا لذلك تشير بعض الدراسات الحضرية التي أجريت في السودان والصومال إلى أن أفراد الأسرة الفقيرة، صغارا وكبارا، يعملون للحصول على بعض الدخل، ويمارسون أنشطة متنوعة. والجدير بالذكر أن بعض العائلات ترتفع لديها درجة الإعالة، وتلجأ في بعض الظروف إلى سحب أطفالهم من المدارس واستيعابهم في الأنشطة غير الرسمية،

---

[19]) لاندا رغ " ايد و بنية الفئات الهامشية في المدينة الشرقية، المرجع نفسه، ص 303-304.

كما يحاول بعض الأفراد القيام بعملين أو ثلاثة لتدعيم دخولهم. وفضلا عن ذلك، أقرت هذه الدراسات لجوء بعض الفقراء إلى الاقتراض لتلبية الاحتياجات الأساسية، على أن أفقر الفقراء قلما يلجأون إلى مثل هذا العمل " لأن لا أحد يثق بهم".

وفي السودان ظهر في السنوات الأخيرة ما يعرف بقرى الكرتون يسكنها المهاجرون إلى المدن و يشيدونها على أطرافها خاصة في بور سودان، بعد أن وصل عدد الأحياء السكنية المتخلفة إلى نصف مساكن المدينة، إن نسبة الاستخدام في هذه الأحياء مرتفعة خاصة في القطاع الحضري غير الرسمي الذي يضم أكثر من 40% . ورغم أن دخولهم، كجميع الفقراء، تصرف على الطعام إلا أنهم يملكون بعض النقد في متناول اليد.

على أن عددا من الدراسات التي أجريت في بعض بلدان المغرب العربي قد كشفت عن جوانب أخرى من الموضوع، حينما أشارت إلى الدعم الذي تلقاه بعض الأسر الفقيرة من أقربائها العاملين في فرنسا. بيد أن الدراسات اللاحقة التي شملت فقراء الأحياء المتخلفة في مراكش، الجزائر، تونس، قسنطينة وسكيكدة تؤكد جميعها تزايد درجة البؤس والظلم، وانتشار ظاهرة القلق والتدمر، ففي تونس، تشير بعض الإحصائيات إلى أن أكثر من 25% من سكانها يعيشون في الأكواخ ظروفا اجتماعية واقتصادية متقلبة شديدة البؤس. ورغم انسحاب هذه

النتيجة على أغلبية المدن المغاربية، إلا أن حدة الفقر والحرمان وطبيعة الضغوط النظامية تختلف من مرحلة إلى أخرى[20]. وغير خاف أن المرحلة التي يمر بها المجتمع الجزائري قد زادت من اتساع مجتمع الفقراء والمهمشين، حيث تؤكد الإحصاءات الرسمية أن أكثر من 14 مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد عملية رفع الدعم عن المواد الأساسية[21]. وثمة شواهد واقعية تؤكد استغلال بعض هذه الفئات المهمشة في ضرب استقرار المجتمع الجزائري، و تخريب بنيته التحتية و زيادة وتيرة العداء تجاه المؤسسات الرسمية، في ظل ظروف اجتماعية صعبة تتميز بارتفاع معدلات البطالة (30%) والفقر، حيث يعيش 5.97 مليون جزائري في فقر مطلق، منهم 7.62 مليون مواطن يعيشون في حالة قصوى من الحرمان و8.43 مليون شخص لا يتوفرون على أي دخل منتظم.

ولذا فإن القضية المهمة في مجال فهم واقع مجتمع الفقراء والمهمشين في المجتمع الجزائري، ترتبط بضرورة تحديده سوسيولوجيا. ومن هذه الزاوية، فإنه يمكن النظر إليه على أنه يتكون من الفئات المبعدة عن كل من العملية الإنتاجية والعملية الاستهلاكية، مجتمع التهميش هذا

---

[20] إسماعيل قيرة، من هم فقراء الحضر؟ مرجع سابق، ص ص 69-70.

[21] علي الكنز وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة. مكتبة مدبولي. القاهرة، 1997، ص 52.

الذي ضمت إليه في السنوات الأخيرة الفئات الوسطى التي أصبحت في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الكبير الذي عرفته وضعيتها الاقتصادية – الاجتماعية. و بهذا الخصوص يشير الكنز وجابي إلى أن الأحزاب الدينية استطاعت بشعاراتها أن تجعل هذا المجتمع يتبنى مواقفها و آرائها ضمن حركية الصراع الاجتماعي[22] وتدفع به إلى الخطوط الأمامية في المواجهات العنيفة التي شهدتها الجزائر منذ بداية التسعينات. لهذا يتعين على الأنظمة العربية أن تدرك أنه من المحتمل أن تشكل الفئات الهامشية وقودا لمعارك تدميرية، إذا ما أدركت في الوقت المناسب رؤيتها ضمن حقائق جديدة، أهمها أن هذه الفئات التي تتردى أوضاعها يوميا، تشكل الكتلة الأكبر في اللوحة الاجتماعية الراهنة و تصبح موضوعا للرهان، والصراع والخطابات الراديكالية الساعية لجذبها إلى حلبة الصراع وتغيير ميزان القوى[23].

ومن هنا تنشأ الحاجة إلى إكمال الذهن للتأمل في العديد من الظواهر والسيرورات الاجتماعية المرتبطة عضويا بالسنن الرئيسية للتطور التابع وخصائصه الملموسة.

---

[22] صالح ياسر حسن، " بعض الإشكاليات المرتبطة بمفهوم الفئات الهامشية في البلدان النامية" جدل العدد 4، 1993، ص 72.

[23] المرجع نفسه، ص 52-54.

ثالثا:المستقبل وتفاقم مشكلة الفقر

اتسمت الجهود النظرية والسياسية والإمبريقية في تعاملها مع الفقـر بالتردد بين الإجراءات القمعية ومحاولات التحكم فيه والاهتمـام بـه أو بعبارة أخرى، بين القسوة والرحمة، وبالحوار الدائـر بيـن المؤيديـن لأعمال الخير الفردية والمؤيدين لضرورة تدخل المجتمع، وبخاصة أولئك الذين يستندون في تحليلاتهم إلى تجارب البلدان النامية التي أثمر بعضـها عن تأكيد وجود علاقة ارتباطية بين التقليل من عدد الفقـراء والنجـاح بعملية التنمية[24]. وهذا ما أكده تقرير البنك العالمي الذي ربط بين النمـو الاقتصادي وتحسين حالة الفقراء، ولفت انتباه المهتمين إلـى أن قضيـة الفقر ليست قضية مستعصية على المجتمعات التي تجند طاقاتـها حقـا لمكافحتها.

ومهما تباينت سياسات مكافحة الفقر، فإن التصدي لـهذه المشـكلة يحتاج إلى تعرية الواقع بكل متناقضاته، وكشـف مظـاهر الاسـتغلال والتحكم الكامنة في البناء الاجتماعي القائم من ناحية وإلى تقديـم رؤيـة

---

[24] إسماعيل سراج الدين و محسن يوسف، الفقر و الأزمـة الاقتصاديـة، مركـز ابـن خلـدون للدراسات الانمائية، القاهرة، 1997، ص 18.

تاريخية-واقعية-مستقبلية مصحوبة بعمل دؤوب معقلن في مختلف مجالات الحياة من ناحية أخرى، بيد أن هذا المسعى يعتبره بعض المتخصصين بشؤون البلدان النامية ضربا من الخيال، وبخاصة بعد الهيمنة الواضحة على التوجيه النظامي للدراسات الاجتماعية من طرف النخبة المحلية التي تعادي البحث عن الحقيقة، وتحاول تغطية الواقع المرير الذي تعيشه الجماهير المسحوقة، كما تحارب بكل ما تملكه من قوة للحيلولة دون جعل البناء الاجتماعي، بما ينطوي عليه من مشكلات و تناقضات في متناول المواطن العربي. وكذلك بعد وصول أنماط التنمية إلى أفقها المسدود وعجزها عن حل المشكلات المرافقة لها، ومن ضمنها إشكالية العمالة وبروز إشكالية الإفقار المعمم كإحدى العلائم المميزة لهذه الأنماط التموية. ومع تفاقم الأزمات الداخلية ودرجة الاحتواء في النظام الرأسمالي العالمي، أصبحت البلدان النامية مهددة في وحدتها ووجودها، وتقوم بوظيفة محددة تتمثل في إعادة إنتاج واقعها المادي والاجتماعي المتخلف وما يبطنه من صراعات اجتماعية ودينية وإثنية وعشائرية وقبلية وجهوية تمايزات صارخة تزيد هوة الخلاف والتخلف.

من هذا المنطلق، إذن، ومن هذا الوضع المتردي الذي يعيشه ملايين البشر في عالم يتزايد فيه عدد الفقراء والمعدمين والجياع، تتوقع الدراسات المستقبلية أن الجزء الأكبر من هذه البلدان ستزداد أوضاعها ترديا بفعل الإختلالات الهيكلية وتصدع الأنظمة بفعل الأزمات المستمرة

والأداء الضعيف والتبعية المهنية، علاوة عن التراجع المخيف عن سياسات الدعم وتضاؤل آثار التساقط Trikeling down effects التي تذهب للفئات والجماهير الشعبية العريضة، وذلك نتيجة لتصاعد وتفاقم أزمة عجز الموازنة العامة للدولة في معظم البلدان العربية، وارتفاع أعباء خدمة الدين الخارجي[25] وما يصاحب ذلك من ضغوط خارجية (صندوق النقد الدولي مثلا) وداخلية ترتبط بالحركات الاجتماعية وغليان قاع المجتمع، بفعل التصفية التدريجية المنتظمة للمكاسب التي حصلت عليها الفئات الشعبية خلال سنوات الستينات والسبعينات.

وبهذا الخصوص،ن تؤكد المعطيات الواقعية أن تآكل هذه المكاسب وانهيار الطبقة الوسطى وتدني مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر، وتصفية القطاع العام لحساب سماسرة لا يعرفون من التنمية إلا " تركيم المال"، كلها عوامل أدت إلى زيادة وتيرة الصراعات، وفتحت الطريق أمام المزيد من القلائل والانتكاسات المتكررة التي عرضت كل من البناء الاجتماعي والسياسي لعدم الاستقرار والاستمرارية. مؤشرات هذا المنحى بدأت تتجسد في بعض البلدان العربية، وتوحي باتساع نطاقها، خاصة وأن أغلبية هذه البلدان تشهد نموا متزايدا في حجم القطاع غير الرسمي، الذي يؤمن العيش لملايين الفقراء الذين يعيشون على هوامش

---

[25] محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص.221-222

الاقتصاديات العربية ويتعرضون للاستغلال والظلم. وفي هذا السياق، يعتقد الكثير من المتخصصين في شؤون التنمية أن هذا القطاع أصبح أداة التغير الاقتصادي والاجتماعي، والحل الملائم لمشكلة البطالة، خاصة وأن مختلف الدول غير قادرة على استيعاب سكانها في قطاعاتها الرسمية[26].

ورغم تزايد عدد الدراسات المهتمة بظاهرة الأنشطة الحضرية غير الرسمية، فإن المناقشة استمرت حول ما إذا كانت هذه الأنشطة تمثل أنماطا وأشكالا متأخرة يمكن القضاء عليها لا محالة بواسطة التنمية الرأسمالية، أم هل أنها تمثل مظاهر جديدة ودائمة نسبيا لاقتصاد عالمي آخذ في الظهور.

ومهما يكن من أمر، فإن وضع وظروف الفقراء العاملين، ما هي إلا نتاج للاقتصاد الذي يحاولون في إطاره الحصول على رزقهم من جهة، وللمجتمع الذي يعيشون في نطاقه من جهة أخرى. ورغم أن أوضاعهم الاجتماعية تتسم بالتدهور واحتمالات متعاظمة لاستمراره في المستقبل، إلا أنهم يستمرون في الوجود، لأنهم يعتمدون على أنفسهم سواء بالعمل الكاد أو بتبعية العلاقات المتوفرة وخلق علاقات جديدة وتبرز هنا أهمية السياسات التي تطرح لتشجيع القطاع غير الرسمي وتحسين الأحوال المعيشية للفئات الفقيرة في ظل السياسات الرأسمالية

---

[26] BROMLEY. and GERRY. C. (EDS) Casual work and poverty in third word cities. chichester. Dohhnnwiley. 1979. pp.315

الجديدة. ومن ناحية أخرى، فقد عكست هذه الظاهرة نفسها في مجال سعي الأنظمة الحاكمة في المجتمعات الغربية إلى البحث عن مستقبل العمل والحماية الاجتماعية وترسيخ الترابط الاجتماعي وإقامة نظم متعددة الأوجه للتكامل الاجتماعي، مثل مد مظلة الحقوق السياسية والاجتماعية، وسياسات الحد الأدنى للدخل أو العودة إلى ترسيخ مبدأ العمالة الكاملة، وتدعيم مجتمع العمل المأجور الذي قد لا يتطلب فقط المشاركة في العمل بل إعادة تنظيم هيكل العمل ...الخ.

وفي الجانب المقابل، يحلو لبعض الباحثين والساسة العرب التركيز على إجراء إصلاحات تمس الجزء الأسفل من المجتمع دون مس النظام الاجتماعي ككل. وهذا بطبيعة الحال يكرس الأوضاع القائمة ويزيد من طمس الإنسان العربي وقهره، في ظل تخلفه وخضوعه لشتى صور المحاصرة والتهميش، وكذلك في ظل ضعف الأداء الاقتصادي والتقني والعلمي والاجتماعي والثقافي وانتشار الفساد.

وعلى الرغم من وجود بعض المحاولات التي تبذل لتحسين الأوضاع المتردية لأغلبية سكان الوطن العربي، إلا أن الدراسات المستقبلية تتوقع استمرار تردي هذه الأوضاع و تزايد وتيرة الصراعات والانفجارات الاجتماعية، واتساع رقعة الفقر والحرمان، خاصة في البلدان العربية التي تندرج ضمن نموذج رأسمالية الدولية، وتحاول في السنوات الأخيرة تطبيق نموذج الرأسمالية الليبرالية التي تتبعه بعض

البلدان العربية (تونس، المغرب...الخ)، وهي مرشحة أيضا لتشهد في السنوات المقبلة زيادة كبيرة في حجم الفئات الدنيا.

وما من شك في أن مشكلات الفقر ستزداد تفاقما في البلدان العربية المصنفة تحت النموذج الرعوي- العشائري (اليمن، السودان) حيث تعجل السيرورات الاقتصادية- الاجتماعية في مزيد من تفتيت البنى والعلاقات الاجتماعية وانقراض العديد من المهن، وانتقال العديد من الناس من مهنهم المألوفة إلى مهن جديدة، وسيقترن ذلك، بتنامي عدد العاطلين عن العمل وبهجرة متعاظمة من الريف إلى المدينة بحثا عن عمل...الخ. وبهذا الخصوص نشير إلى أن نموذج الدولة العشائرية الريعية[27] (السعودية، الكويت، الإمارات، قطر) ستحافظ لسنوات قادمة على توفير وسائل العيش المقبولة لأغلبية السكان، لكنه سيشهد اختلالات عنيفة تعرضه لكثير من الانتكاسات.

ومهما يكن من أمر، فإن المستقبل العربي القريب لن يفلت من الآثار الصعبة التي ستواجه العرب في السنوات المقبلة من جراء مواريث المرحلة الراهنة المخيفة وتراكماتها. وإن كنت أميل إلى رؤية المستقبل العربي يتردى أكثر مما هو عليه، فإن هذا لا يعني أن المجتمع العربي قد بلغ مرحلة الانهيار أو على حد تعبير غولدنر Gouldner أن

---

[27] قدم محمود عبد الفضيل صورة تقريبية اجتهادية للأنماط والنماذج المختلفة للتكوينات الاجتماعية والطبقية في المنطقة العربية. للتوسع، أنظر محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص 213.

الأزمة لا تعني أن المريض سوف يموت، لكن المؤشرات الواقعية توحي بانطواء الأنظمة العربية على تناقضات حادة أربكك دواليبها وعرضتها لتغيرات شاقة ومرهقة وقد تعصف بها أو تعرضها لخطر التدمير الذاتي والانقسام والصراع، إذا لم تدرك في الوقت المناسب أهمية تطوير استراتيجية عربية تقوم على العمل المشترك والاعتماد على الذات واستغلال كل الإمكانات المتاحة، والمشاركة في مسيرة الثورة التقنية، ومحاولة اختراق المجال المغلق الخاص بتكنولوجيات الجيل، وإذا كان الحال غير هذا فإنني أعتقد أن تشخيص الأوضاع الواقعية للفقراء والمحرومين وتغييرها يكمن في إطار الصراع الطبقي وليس التنظير الأكاديمي وسن السياسات المختلفة التي تآكلت وأصبحت تدعو إلى البحث عن بدائل أكثر واقعية لانتشال أغلبية سكان الوطن العربي من براثن الفقر والحرمان والتهميش.